المشاركة الاقتصادية للمرأة بين واقع التهميش وآليات التمكين:
تحليل سوسيولوجي للعمالة النسائية المرتحلة بالقطار في مدينة الإسكندرية

د. أمل عادل عبد ربه(*)

ملخص:

تركز الدراسة في تحليلها على حالة "العمالة النسائية غير الرسمية المرتحلة بالقطار بين الريف والحضر"، والتي تعرفها الدراسة اختصارًا "بالعمالة النسائية المرتحلة بالقطار" Women-Migrated Labour by Train، واللاتي ينتقلن بشكل يومي باستخدام قطار المحافظات قادمين من مدن ريفية صغيرة وقرى نائية في الصباح الباكر؛ ليحطوا رحالهمْ بالمدن الكبرى المصرية-ومن ضمنها مدينة الإسكندرية- ومن ثمَّ ينتشرونْ على نطاق المدينة الكبرى؛ لبيع منتجاتهم الزراعية المتنوعة في أماكن عمل غير نظامية. وتعمل الدراسة على تقديم رؤية نظرية جديدة لمدخل رأس المال الاجتماعيّ بالاعتماد على البيانات الميدانية للدراسة الإثنوجرافية، وهذا لتشخيص الواقع، مع تناول المخاطر التي تتعرض لها العمالة النسائية المرتحلة بالقطار في ظل ترحالها اليوميّ؛ سعيًا وراء الرزق، فضلاً عن تناول الأساليب الإبداعية التي تتبعها تلك النسوة في ظل التهميش والفقر والهشاشة لضمان أمنهن وسلامتهن بشكل يوميّ داخل شبكات للحماية والأمان الاجتماعيّ غير الرسمية؛ والتي قمن بابتكارها بأنفسهن بوصفها إستجابة للمخاطر التي يتعرضن لها.

الكلمات المفتاحية:

رأس المال الاجتماعيّ – العمالة المرتحلة بالقطار – الفقر – التمكين – مصر.

(*) مدرس علم الاجتماع – كلية التربية – جامعة الإسكندرية.

Women's Economic Participation between Marginalization and Empowerment Mechanisms: A Sociological Analysis of Train Commuting Women Workers in Alexandria

Dr. Amal Adel Abdrabo

Abstract:

The study provides an ethnographic analysis of women informal labour between rural and urban areas in Egypt briefly defined by the researcher as train commuting women workers, who travel on daily bases using the provincial train from small rural towns and remote villages. The study aims to provide a new theoretical perspective of social capital approach in order to address the risks faced by these women, along with the creative mechanisms invented by them as part of their quest for a decent livelihood.

Keywords:

Social Capital, train commuting women workers, Poverty, Empowerment, Egypt.

مقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بقضايا المرأة من المنظور الجندري للنوع الاجتماعي؛ ذلك لأن أية تنمية لا تتضمن أخذ واقع المرأة في حسبانها والعمل على إصلاحه هي تنمية منقوصة؛ ومن ثمَّ تقدم الدراسة الحالية تحليلا سوسيو-إثنوجرافي لظاهرة يندر تناولها في بحوثنا السوسيولوجية على الرغم من أهميتها وحدوثها على مرأى العين والبصر من الجهات البحثية والتنفيذية والتشريعية بالمجتمع المصري؛ إذ اعتمدت منهجية الدراسة في تحليلها السوسيولوجي لهذه الظاهرة على جمع بيانات أولية إثنوجرافية قائمة على الملاحظة الميدانية للعمالة النسائية القادمة لمدينة الإسكندرية كل صباح عبر قطار المحافظات بمحطتي وصول "سيدي جابر" — للريفيات القادمات من أرياف محافظتي البحيرة والغربية- ومحطة وصول "أبوقير" للقادمات من مدينتيّ رشيد وكفر الشيخ، ثم العمل على تتبعهن عبر ترحالهن إلى الأسواق الداخلية بمدينة الإسكندرية.

كما تعتمد الدراسة على مصادر ثانوية وإحصاءات صادرة عن تقارير الجهات المعنية المختلفة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي ، وصندوق النقد العربي، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء؛ وذلك لتدعيم الدراسة بالإحصاءات اللازمة حول نسب المشاركة النسائية في القطاع الاقتصادي غير الرسمي؛ الأمر الذي يعمل على إثراء نتائج البحث الختامية، والذي يجمع في تناوله لقضايا الدراسة بين البيانات الأولية الميدانية الإثنوجرافية، وبين البيانات الثانوية الإحصائية.

أولا- المشاركة الاقتصادية للمرأة بين الواقع والمأمول: تحليل ثانوي

نتناول فيما يلي تحليلا سوسيولوجيًا للبيانات الثانوية عن المشاركة الاقتصادية للمرأة في ظل الهشاشة والتهميش والفقر الذي تعاني منه فئة العمالة النسائية الريفية المرتحلة بالقطار، من واقع البيانات الإحصائية الواردة بالتقارير الوطنية والعربية والعالمية للتنمية في أحدث إصداراتها للأعوام ٢٠١٨ م- ٢٠١٩م.

١. تعريف الفقر على المستويات الكبرى (المجتمعية) والصغرى (الفردية):

يري *محمد يونس* أن تعبير "الشخص الفقير" يحمل في طياته مدلولات عده شحنت المفهوم بقدر من الغموض الذي أعاق مجهودات التنمية، والتى قد تشير "إلى الشخص العاطل، أو الشخص الأمى، أو الشخص المعدم، او الشخص الذى لا مأوى له... أو هو من يملك مترل من القش بسقف متهالك، أو يعانى من سوء التغذية، أو لا يرسل أبناءه للمدرسة" (يونس، ٢٠٠٧: ٤٠-٤١). ويخطئ بعضهم حينما ينظر إلى الفقر بوصفه مشكلة فردية لمن يعاني منها من الذكور أو الإناث على المستويات الشخصية؛ إذ إن تبعات مشكلة الفقر تتخطى المستويات الفردية الصغرى؛ نتيجة تأثيراها المجتمعية الخطيرة في المستويات الكبرى، التي من شأنها أن تعوق خطط التنمية بالمجتمع كله؛ ولهذا نجد أن خطط التنمية العالمية والمحلية كافة تهدف إلى العمل على تقليل حدة الفقر ومحاولة القضاء عليه.

ويقصد بالفقر على المستويات الصغرى نقص الاحتياجات الأساسية أو عدم إشباعها نتيجة نقص أو عدم توافر الغذاء والملبس والمأوى وفرص التعليم الجيد، لكن تعريف الفقر على المستويات الكبرى يتعدى مجرد القدرة على إشباع الحاجات الأساسية إلى تعثر خطط التنمية عامة على المستويات الكبرى؛ نتيجة ضعف قدرات رأس المال البشري عن الإيفاء بمتطلبات التنمية. ومن ثمَّ مَثَّلْ القضاء على الفقر واحدًا من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠م، والذي نادى "بإيجاد عالمًا خاليًا من الفقر"، وهذا عن طريق تخفيض نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر وفقًا للمعايير الوطنية لكل دولة على حدة، عن طريق توفير الحماية الاجتماعية لجميع فئات المجتمع، والعمل على الانتفاع بالموارد الاقتصادية المتوافرة للدولة كافة، والحد من تأثر السكان بشكل سلبي أو مفاجئ بعواقب الكوارث الطبيعية المتصلة بالتغيرات المناخية أو الكوارث المتصلة بالتغيرات الديموجرافية

والاجتماعية والاقتصادية المتسارعة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨: ٢٢).

وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها الدولة المصرية جاهدة لضم الفئات العاملة كافة تحت مظلة منظومة سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية المختلفة من التأمين الصحي والشمول المالي وغيرهما[١]؛ وهذا لضمان مشاركة الفئات المهمشة بشكل رسمي في الاقتصاد المصري والعمل على زيادة الدخل القومي وتحقيق خطط التنمية الشاملة. ومع هذا فلا يزال قطاع كبير من العمالة اليومية بمدننا المصرية غير مسجل بشكل رسمي، ولا سيما فيما يتعلق بالنساء العاملات بالقطاع غير الرسمي للعمل؛ الأمر الذي يمثل فجوة حقيقية بين ما تسعى إلى تحقيقه السياسات القومية وبين ما يفرضه علينا الواقع الاجتماعي من تهميش؛ نتيجة للفقر وضعف المستوى الاقتصادي. فلقد أورد التقرير الإحصائي الوطني الأخير (٢٠١٨م) لمتابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠م لجمهورية مصر العربية، أن نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر بالمجتمع المصري قد ارتفعت من ١٦,٧% عام ٢٠٠٠م لتصل معدلاتها إلى ٢٧,٨% عام ٢٠١٥م. وعلى الرغم من توزع معدلات السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني بالتساوي بين الرجال والسيدات؛ فإن النسبة الأكبر منهم تنحصر في الفئة العمرية من ١٥–٢٤ سنة بنسبة تصل إلى ٣٥.٤% بين الذكور، ونسبة ٣٠.١% بين الإناث (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨م).

وعلى الرغم من طبيعة الاختلالات المحيطة بطبيعة العمل بالقطاع غير الرسمي، فإن هذا لا ينفي أهمية القطاع غير الرسمي ودوره في التخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية الطاحنة بالمجتمع، التي تعصف بشكل خاص بفئاته الدنيا، سواء المنتجة منها أو المستهلكة (فالإفادة والعائد الاقتصادي يكونان على نطاق المنتج والمستهلك معًا)؛ فبالإضافة إلى ما يقدمه القطاع غير الرسمي من فرص عمل لبعض الفئات الدنيا المهمشة، فهو يقدم أيضًا

بدائل سلعية مختلفة للمستهلكين من الفقراء، وهكذا يفيد المستهلكون من الفئات الدنيا من توافر السلع الاستهلاكية المختلفة رخيصة الأسعار (الأسرج، ٢٠١٠: ١٦).

٢. رأس المال البشري وتغير طبيعة العمل نتيجة التطورات التكنولوجية.

في ظل التغيرات المتسارعة التي لحقت بطبيعة العمل نتيجة التطورات التكنولوجية الحديثة، ظهرت أنماط جديدة للعمل وأسواقه ونظمه؛ الأمر الذي يستدعي تغيرًا في طبيعة رأس المال البشري بوصفه نتيجة حتمية للطبيعة المتغيرة للعمل. ومع هذا، تظل فئة كبيرة من العمالة الملتحقة بالقطاع غير الرسمي -تحديدًا في البلدان النامية- غير قادرة على اللحاق بركب هذه التطورات المعاصرة، ولاسيما العمالة النسائية منها، التي تتعرض لمخاطر إضافية نتيجة الطبيعة الجندرية لخروج المرأة للعمل في المجتمعات التقليدية والريفية خاصة، والتي تنظر إلى المرأة عامة من الناحية الجنسية فقط بوصفها أداة لتزويد المجتمع بالسكان، وكأن دورها بالمجتمع يتحدد على أساس خصائصها البيولوجية فقط، وأن لا حول لها ولا قوة، وعليها أن تعيش دائمًا في كنف الذكور ورعايتهم، أضف إلى ذلك ما تعانيه المرأة الريفية من انتشار الأمية والتسرب من التعليم، ونقص الوعي، وانتشار بعض الأمراض المتوطنة وأمراض سوء التغذية (الساعاتي، ٢٠٠٦: ١١٩-١٣٠؛ سلامة، ٢٠٠١: ١٢٢-١٢٣).

وبناءً على ما سبق، تسعى الدراسة فيما يلي إلى تناول فكرة رأس المال البشري من منظور الدراسة الميدانية للعمالة النسائية غير النظامية المرتحلة من الريف إلي الحضر بالقطار؛ إذ رأى الكثير من الخبراء أن نسبة العمالة الملتحقة بالقطاع غير الرسمي للاقتصاد تنخفض كلما زادت معدلات الاستثمار برأس المال البشريّ، الذي تتعدد مكوناته بين "المعرفة والمهارات والصحة" التي يراكمها الناس في أثناء سنوات حياتهم، وتمكنهم من تحقيق إمكاناتهم وتطلعاتهم بوصفهم أعضاء منتجين في المجتمع.

وتحتل مصر وفقًا لتقرير التنمية الأخير الصادر عن مجموعة عمل البنك الدولي عام ٢٠١٩م، المرتبة رقم ١٠٤ ضمن ١٥٧ دولة على مؤشر رأس المال البشري للعام ٢٠١٨م، وهذا بحصولها على (٠.٤٩) درجة في مؤشر تتراوح درجاته بين (صفر، وواحد) عن طريق مقياس مرجعي قائم على وجود اقتصاد يحقق فيه العامل المتوسط إمكانات التعليم والصحة المتكاملين (البنك الدولي ، ٢٠١٩: ٦٢). ومن هنا تبرز أهمية التدابير الحكومية لدعم الاستثمار في رأس المال البشريّ، التي يجب ألا تقتصر على الإنفاق على خدمات الرعاية الصحية والتعليم والتغذية فقط؛ بل تتعداها إلى الاهتمام بإنشاء برامج للحماية الاجتماعية للفئات المهمشة، والاستثمار في الصرف الصحيّ، وتحسين برامج الإسكان الاجتماعي للفقراء (البنك الدولي ، ٢٠١٩: ٥٣).

٣. العمالة النسائية والقطاع غير الرسمي:

يُعَرَّفْ الاقتصاد غير الرسمي بأنه "كل الأنشطة الاقتصادية التي لا تخضع لرقابة الحكومة ولا يتم تحصيل ضرائب عنها، كما أنها لا تدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي على خلاف أنشطة القطاع الرسمي التي تخضع للنظام الضريبيّ والرقابة، وتدخل في حسابات الناتج القومي الإجماليّ" (الأسرج، ٢٠١٠: ٤). وتعاني معظم البلدان النامية من ارتفاع معدلات القطاع غير الرسمي للعمل؛ إذ تباينت معدلات انتشار الاقتصاد غير الرسمي على مستوى العالم لتصل إلى ٧٠% في دول إفريقيا جنوب الصحراء Sub Saharan Africa، ونسبة ٦٠% بدول جنوب آسيا، و٥٠% بدول أمريكا اللاتينية، ومع ارتفاع مؤشرات القطاع الاقتصادي غير الرسمي بأفريقيا على مستوى العالم، تمثل دولة كينيا أعلى معدلات العمالة غير الرسمية بالقارة السمراء بنسبة تتجاوز ٧٧.٩% من إجمالي العمالة لديها (البنك الدولي ، ٢٠١٩: ٩٤).

وعلى الرغم من استبعاد القطاع الزراعي من إحصاءات القطاع غير الرسمي بالدول العربية والصادرة عن صندوق النقد العربي، فإن مصر من الدول التي تدرج إحصاءاتها

الرسمية عن القطاع الزراعي ضمن إحصاءات القطاع الاقتصادي غير الرسمي، الأمر الذي يؤدي لتوافر بيانات إحصائية غير دقيقة عن حجم العمالة النسائية الريفية المرتحلة بالقطار والتي يتداخل معها نسب من العاملات الريفيات بجمع المحصولات الزراعية بالريف. لكن وبشكل عام تبلغ نسبة إسهام القطاع غير الرسمي في الناتج المحليّ الإجمالي بجمهورية مصر العربية ٢٣.١٢%، ويظهر التقرير الأخير الصادر عن صندوق النقد العربي أن وفقًا لإحصاءات عام ٢٠١٥م توزعت وحدات الإنتاج بالقطاع غير الرسمي وفقًا للأنشطة الاقتصادية المتنوعة، التي تجاوز النشاط الزراعي فيها نسبة ٤٥.٠% في حين لم تصل الأنشطة الصناعية والتجارية إلى نسبة ٥٥.٠% (صندوق النقد العربي، ٢٠١٨: ١-١٧).

وعلى الرغم من الفرص السانحة التي يقدمها العمل بالقطاع غير الرسمي؛ فإن هناك الكثير من الاختلالات المتمثلة في نسب احتواء النساء في النشاط الاقتصادي الرسمي على مستوى العالم، والذي يُظْهِرْ فروقًا واضحة بين الجنسين فيما يخص نسبة المشاركة الاقتصادية، كما يُظْهِرْ فيه الرجال تفوقًا عدديًا على النساء في المهن والوظائف جميعها على مستوى العالم (البنك الدولي ، ٢٠١٩: ٩٦-٩٧)؛ إذ بلغت حصة العمالة غير الرسمية بجمهورية مصر العربية -محذوفًا منها نسبة العمالة الزراعية- لعام ٢٠١٦م نسبة ٢٩.٤% من إجمالي العمالة المصرية، موزعة بين الجنسين بنسبة ٣٣.٢% ذكور، ونسبة ١١.٤% من العمالة النسائية العاملة بالقطاع غير الرسمي (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨: ٤٦).

وبناء على ما سبق، يمثل قطاع الاقتصاد غير الرسمي نمطًا من أنماط العمل شديدة الهشاشة، التي لا يوجد بها كفالة اجتماعية ولا اقتصادية، ولا تأمين اجتماعيّ، وتعاني العمالة الملتحقة به من قلة الأجور، وضعف الإنتاجية، واضطرارهم إلى القيام بأعمالهم في ظل ظروف تحتم وتفرض عدم مراعاة معايير السلامة المهنية، مع عدم شمولهم ضمن برامج الحماية الاجتماعية المختلفة؛ إذ لا يحظى العاملون بالقطاع غير الرسمي بأي تأمين صحي أو حماية اجتماعية، ويظهر هذا النمط من العمالة الملتحقة بالقطاع غير الرسمي بوصفه

نتيجة حتمية لعجز الاقتصاد الرسمي عن الاستيعاب الإنتاجيّ للزيادة المتنامية في عمال الحضر؛ نتيجة الزيادات السكانية الناتجة عن الهجرة من الريف إلى الحضر أو الناتجة عن الزيادة الطبيعية لعدد المواليد؛ ومن هنا يمثل العمل بالقطاع غير الرسمي مصدرًا أساسيًا للدخل للفئات الفقيرة والمهمشة. أضف إلى كل ما سبق، ما تعاني منه النساء العاملات بالقطاع غير الرسمي من تمييز ضدهن فيما يخص الأجور، وهشاشة وضعهن الاجتماعي؛ نتيجة الموروثات الثقافية المناهضة لخروج المرأة من بيتها للعمل (فريدمان، ٢٠١٠: ١٦٢؛ البنك الدولي ، ٢٠١٩: ١٩).

ثانيًا– منهجية دراسة العمالة النسائية غير الرسمية: تحليل أوجه الهشاشة المتعددة.

١. تأنيث رأس المال الاجتماعي **Gendering of Social Capital.**

تقدم الدراسة في تحليلها الإثنوجرافي للعمالة النسائية المرتحلة بالقطار من العاملات الريفيات بالقطاع غير الرسمي، رؤية جديدة للحياة الاجتماعية لتلك الفئة لأنها تمثل شكلا من أشكال رأس المال Social Life as a Form of Capital، وتقوم نظرية رأس المال الاجتماعي على النظر إلى الحياة الاجتماعية على أنها تمثل قيمة حقيقية في ذاتها بوصفها شكلا من أشكال رأس المال، الذي تمتلكه مجموعة ما من الأفراد الذين يسعون إلى تحقيق النفع العام لجماعتهم؛ ومن ثمَّ فهي تهتم بتقصي نمط العلاقات الاجتماعية القائمة على المؤانسة والاختلاط الاجتماعي بين الأفراد Sociability، عن طريق جمع مؤشرات كيفية عن نوعية الحياة الاجتماعية لجماعة من الأفراد الذين يعملون داخل نطاق شبكة اجتماعية موحدة، تعمل على تعزيز مصالحهم وزيادة حيازتهم من رأس المال بمختلف أنواعه (Borgatta& Rhonda، ٢٠٠٠: ٢٦٣٧).

ويقصد بمصطلح "الإثنوجرافيا" الدراسة الميدانية المركزة لموضوع واحد أو مجتمع واحد، والقائمة على الملاحظة وكتابة المذكرات الميدانية، وتقوم بشكل أساسي على مشاركة كل من المبحوث والقارئ في صياغة النص النهائيّ للدراسة الميدانية؛ وهو ما

يؤكده فكر ما بعد البنيوية وما بعد الحداثة من إعطاء أهمية كبرى للقارئ في عملية توليد المعاني المتضمنة بالنص، إضافة إلى تأكيده ضرورة الجمع بين مرجعية الباحث وفهمه موضوع الدراسة من منظوره الخاص Etic، وبين مرجعية المبحوث وفهمه وتأويله عالمه Emic. ومن ثمَّ تمثل ملاحظة ودراسة الجماعات والأفراد وهم يمارسون عادات حياتهم اليومية جوهر البحث الميداني الإثنوجرافي، والذي يتأسس على عنصرين أساسين، وهما: مشاركة الباحث بشكل مباشر في عالم اجتماعي جديد لم يكن معروفًا له من قبل، ثم العمل على تدوين ملاحظات ميدانية مكتوبة وتقرير ختامي يصور فيه مشاهداته عن هذا العالم والناتجة من هذه المشاركة (إيمرسون.وفريتز.وشو،٢٠١٠: ١٢، ٢٥، ٢٩، ٥٣).

وبناء على ما سبق، تقدم الدراسة فيما يلي تحليلاً لواقع الهشاشة والتهميش الذي تعاني منه العاملات الريفيات المرتحلات بالقطار، وهذا عن طريق الدمج بين المشاهدات الميدانية الإثنوجرافية القائمة على الملاحظة الميدانية للعمالة النسائية الريفية القادمة إلى مدينة الإسكندرية كل صباح عبر قطار المحافظات بمحطتي وصول "سيدي جابر" –للريفيات القادمات من أرياف محافظتي البحيرة والغربية– ومحطة وصول "أبوقير" للقادمات من مدينتي رشيد وكفر الشيخ، ثم العمل على تتبعهن عبر ترحالهن إلى الأسواق الداخلية بمدينة الإسكندرية، ثم العمل على رسم خريطة اجتماعية لنقاط تمركزهن داخل المدينة وكذلك نقاط انطلاقهن من القرى والمحافظات المحيطة بمدينة الإسكندرية؛ الأمر الذي يسهل تتبع الظاهرة ويثرى البيانات الإثنوجرافية للدراسة.

وكما أوردنا من قبل ينطلق هذا التحليل من الرؤية النظرية لرأس المال الاجتماعي، التي تقوم في تحليلها السوسيولوجي للظواهر الاجتماعية لشبكة العلاقات الاجتماعية لجماعة ما على تأكيد ثلاثة عناصر رئيسة، وهي: الموارد، والعلاقات، والأثر، وهو ما ستعمل الورقة البحثية على إيضاحه عن طريق ربطه بالبيانات الميدانية الإمبريقية التي جُمِعَتْ عن الحياة الاجتماعية للعاملات المرتحلات بالقطار في نطاق مدينة الإسكندرية Social Life of Female-migrated Labour by Train، مع العمل على

دمجها مع أسس نظرية رأس المال الاجتماعي بوصفها منطلقًا بحثيًا للدراسة (٢٦٤١- Borgatta& Rhonda، ٢٠٠٠: ٢٦٣٧)، نتناوله فيما يلي:

١. الموارد Resources: يتأسس رأس المال الاجتماعي على مجموعة من العلاقات الاجتماعية التي تعمل على تمكين أفراد الجماعة من السعي إلى تحقيق مصالحهم بشكل جمعيّ أو فرديّ، عن طريق امتلاكهم القدر الكافي من الأصول سواء المادية منها أو غير المادية.

١. الموارد المادية: وتشمل كل من المنتجات الزراعية والفضاءات المتاحة ونقاط التمركز التي يتم عن طريقها بيع تلك المنتجات، والتي أعتاد العملاء والزبائن من المستهلكين القدوم إليها كل صباح؛ للحصول على المنتجات الزراعية الطازجة بأسعار مخفضه من السيدات الريفيات المرتحلات بالقطار.

٢. الموارد غير المادية: وتشمل رأس المال البشري المتاح، وطبيعة الشبكات الاجتماعية التي تكونت داخل جماعات النساء الريفيات المرتحلات بالقطار.

٢. طبيعة العلاقات الاجتماعية: التي تقوم على خصائص محددة تتمثل في المؤانسة، والتبادل، والالتزام، والثقة المتبادلة، والترابط، والتشبيك.

٣. أثر العلاقات الاجتماعيةImpact : أثر تلك العلاقات الاجتماعية على الموارد المتاحة –سواء أمادية كانت أم غير مادية– والمتمثلة في:

١. انغلاق شبكة العلاقات الاجتماعية على نفسها، وعدم قبول غرباء.

٢. استقرار البنية الاجتماعية للشبكة.

٣. وحدة المفاهيم والعقيدة الأيديولوجية والمصالح المشتركة.

شكل رقم ١: رأس المال الاجتماعي والحياة الاجتماعية

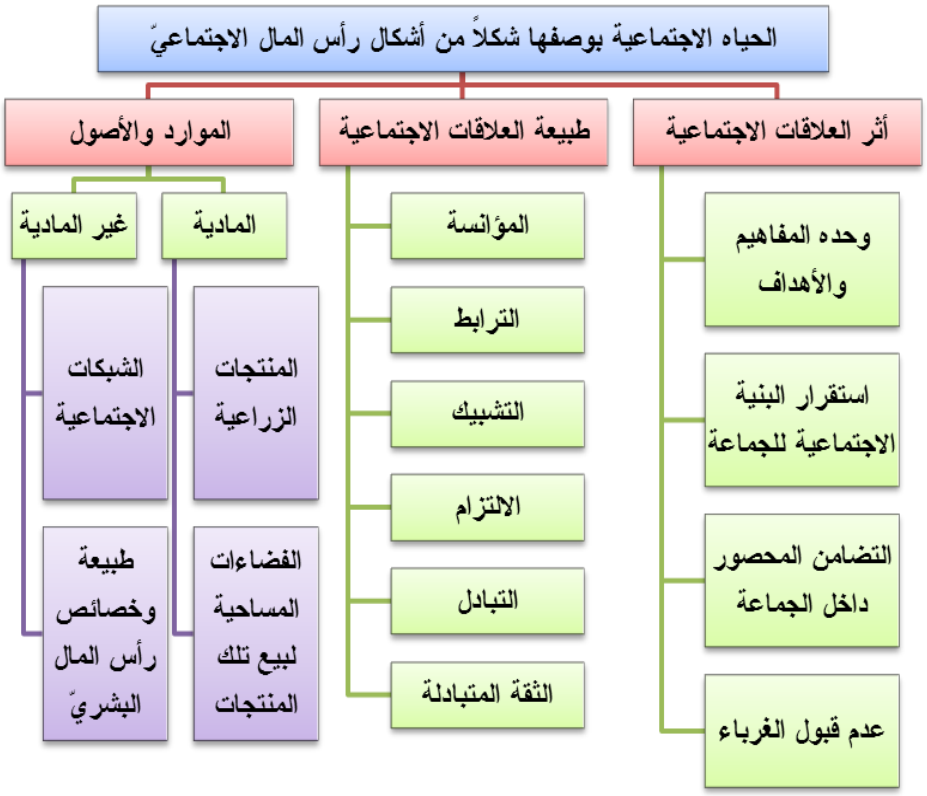

ال

شكل قائم على الدمج بين أسس نظرية رأس المال الاجتماعيّ والتحليل السوسيو-إثنوجرافيّ لجماعات العمالة النسائية المرتحلة بالقطار بمدينة الإسكندرية، بوصفه منطلقًا بحثيًا للدراسة (المصدر: المؤلف، ٢٠١٩).

٢. تأنيث الفضاء الاجتماعي .Gendering Social Space

تتناول الدراسة عن طريق تلك الفكرة قضية علاقة المكان بالإنسان، وكيف يمكن رسم ملامح المكان ليس فقط عن طريق الأحداث التاريخية التي مرت به، ولكن أيضًا على ضوء العلاقات المكانية مع فضاءات أخرى أكثر اتساعًا، وعلى ضوء العلاقات الاجتماعية وهُوية الإنسان الذي يسكن هذا الفضاء ويرسم ملامحه. وتأتي هذه المحاولة انطلاقًا من مفهوم "الزمكانات الاجتماعية الثقافية"، الذي يؤشر لوجود أبعاد متعددة تتفاعل على نحو

متبادل ومتشابك في تشكيل مفهوم الفقر والتهميش، الذي تعاني منه النساء الريفيات القادمات لمدينة الإسكندرية صباح كل يوم؛ لبيع منتجاتهن الزراعية في نقاط تمركز تمتد بأسواق المدينة من أدناها إلى أقصاها[٢].

ولقد سبق تناول تلك الفكرة منذ سبعينيات القرن العشرين على يد عالم الأنثربولوجيا الاقتصادية والمؤرخ النمساوي المجري *كارل بولاني* *Karl Polanyi*، في كتابة الشهير عن معيشة الإنسان، والذي أبرز فيه طبيعة العلاقة التبادلية والتفاعل المؤسسي بين الإنسان وبين محيطه الطبيعي من بيئة وموارد مادية تكفل له سبل إشباع حاجاته الأساسية (Polanyi, 1977: 20). وهي فكرة تتصل بهذا التخصص الناشئ لعلم اجتماع المكان، في تناوله لعلاقة الإنسان بالمكان من منظور سوسيولوجي متعمق يتناول الظاهرة على المستويات المجتمعية الكبريّ، ويعود بجذوره إلى آراء "ابن خلدون" عن "علم العمران البشريّ"، ومرورًا بآراء "جمال حمدان" عن الكيفية التي تحدد بها البيئة، والموقع الجغرافيّ، والترحال، والهجرات البشرية، وطابع "الشخصية القومية" للمجتمعات. كما يتناولها على المستويات الفردية الصغريّ في ضوء علاقة التشكل البنائيّ بين المكان والإنسان.

شكل رقم ٢: الرحلة اليومية للعمالة النسائية الريفية المرتحلة بالقطار

من واقع الدراسة الميدانية، يتتبع الرحلة اليومية للعمالة النسائية الريفية المرتحلة بالقطار، منذ وصولها في السابعة صباح كل يوم بمحطة قطار سيدي جابر ثم توزعها على أماكن البيع بالأسواق الشعبية داخل مدينة الإسكندرية، نهاية برحلة العودة إلى محطة سيدي جابر آخر

النهار؛ للعودة إلى منازلهن بمحافظة البحيرة مدينة دمنهور وإيتاي البارود وأبو حمص، أو بمحافظة كفر الشيخ بقرى مطوبس والبوصيليّ ومدينة رشيد (المصدر: المؤلف، ٢٠١٩).

وتظهر الدراسة في تتبعها العاملات الريفيات المرتحلات بالقطار أن جميعهن من النساء (فضلا انظر الصور بملاحق الدراسة، وأن تلك العمالة النسائية القادمة إلى مدينة الإسكندرية كل صباح تأتي عبر قطار المحافظات بمحطتي وصول "سيدي جابر" –للريفيات القادمات من أرياف محافظتي البحيرة والغربية– ومحطة وصول "أبوقير" للقادمات من مدينتيّ رشيد وكفر الشيخ.

٣. الخريطة الاجتماعية لواقع الهشاشة والتهميش

Social Mapping of the Phenomenon Loci.

يعاني العمل بالقطاع غير الرسمي من غياب الضمانات التأمينية والمعيشية وغيرهما، ولا يتمتع العاملون به بأية ضمانات حماية اجتماعية أو قانونية تشريعية، كما أن نسبة إسهام قطاع النساء الريفيات بأنشطة القطاع الاقتصادي الوطني غير متضمنة بالإحصاءات الرسمية، التي تجاهلت تمامًا نسبة الإسهام الاقتصادي للنساء الريفيات في الإنتاج الإجمالي المحليّ؛ وهو الأمر الذي يعزز من تهميشهن وضياع فرص تمكينهن. وفي هذا السياق رصدت بعض الدراسات المتعلقة بانعكاس القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري تفاوتًا وتنوعًا في الأنشطة الاقتصادية بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي وفقًا للفروق الجندرية؛ إذ تزيد نسبة العمالة النسائية غير الرسمية بأنشطة التصنيع، في حين تتركز العمالة النسائية الرسمية في نشاطيّ الخدمات والتجارة. وتمتاز الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بصغر حجمها وضيق نطاقها ووقوعها خارج إطار الأنظمة المؤسسية، ويأتي على رأسها بائعو المنتجات الزراعية من خضر وفاكهة وألبان، ثم بائعو الجرائد، وعمال البناء، وصناع الأحذية، والعاملون بصناعة المنسوجات والأثاث (الأسرج، ٢٠١٠: ١٦).

شكل رقم ٣: الفروق الجندرية حسب المهن

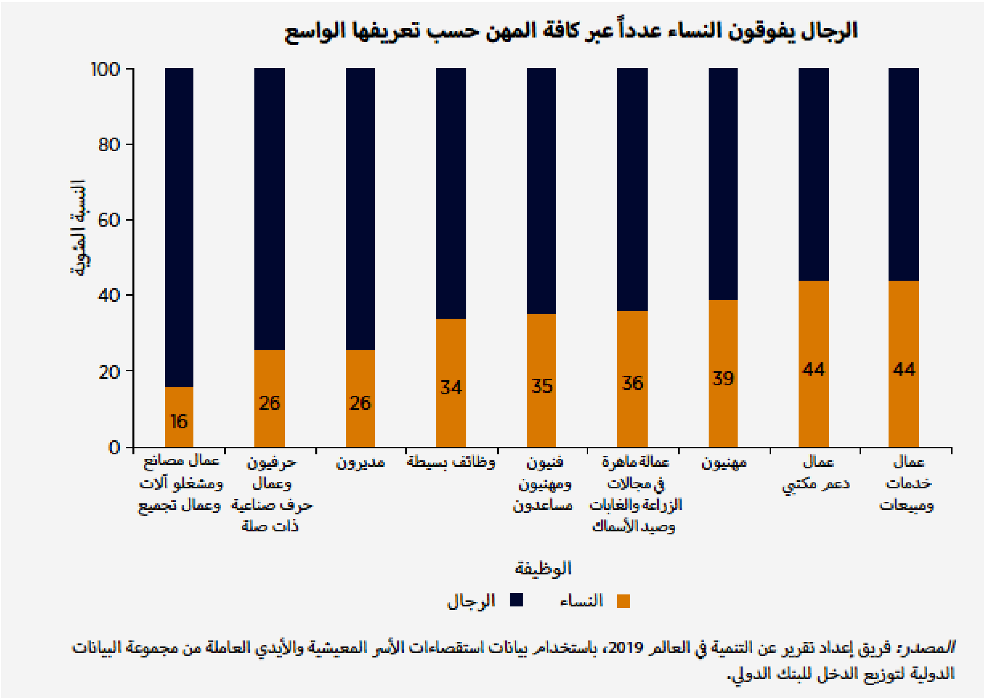

يوضح الفروق الجندرية توزيعًا بين كل المهن بالقطاعين الرسمي وغير الرسمي المصدر: (البنك الدولي ، ٢٠١٩: ٩٧).

ومن هنا عملت الدراسة الميدانية على تتبع العمالة النسائية الريفية المرتحلة بالقطار عبر ترحالهن إلى الأسواق الداخلية بمدينة الإسكندرية؛ فمنذ لحظة وصولهن إلى محطة قطار "سيدي جابر" وهن يجلسن في مجموعات نسائية تحيط بهن بضائعهن المختلفة (انظر الملحقات بآخر البحث). وهن من يقمن بمساعدة بعضهن في حمل تلك البضائع الثقيلة مع قدوم قطار النقل الداخلي إلى مدينة الإسكندرية "قطار أبوقير"، والذي ينقلهن إلى أماكن تركزهن بأسواق المدينة القريبة من محطات وقوف القطار، مثل: أسواق باكوس، وفيكتوريا، والمعهد الدينيّ، والمندرة، والمعمورة، وسوق محطة مصر المركزية. أو اللاتي ينتقلن من محطة سيدي جابر إلى سوق زنانيرى الشعبي عن طريق استقلال "ترام

الإسكندرية" من محطة سيدي جابر، ويتضح من الدراسة الميدانية تفضيل النساء الريفيات العاملات التنقل والارتحال بين المحافظات باستخدام قطار المحافظات، والتنقل داخل مدينة الإسكندرية باستخدام القطار الداخلي للمدينة "قطار أبوقير"، أو استخدام "ترام الإسكندرية" الشهير؛ لبساطة وقلة الأجرة المطلوبة في كل منهما، التي لا تتعدي الجنيه الواحد لرحلة الذهاب، والجنيه والنصف لرحلتي الذهاب والعودة، كما أن طبيعة تصميم عربات القطار والترام تتيح لهن نقل بضائعهن بسهولة بدون دفع أجرة إضافية.

شكل رقم ٤: القيمة المالية للتنقل بالقطار والترام الداخليين بمدينة الإسكندرية

تذاكر من واقع الدراسة الميدانية توضح القيمة البسيطة لأجرة التنقل بالقطار أو الترام؛ الأمر الذي ساعد على ظهور فئة العمالة النسائية المرتحلة باستخدام القطار (المصدر: المؤلف، ٢٠١٩).

كما أن بعضهن ممن يأتين من منطقة العجمي وأبوتلات التابعتين لمحافظة الإسكندرية، ولا يستخدمن القطار لعدم توافر خدماته بتلك المنطقة، ويستعضن عنه بركوب سيارات أجرة صغيرة "تومنايه ٧ راكب"، وهو ما تظهره الخريطة الاجتماعية لأماكن تركز العمالة النسائية المرتحلة بالقطار وقدومها إلى مدينة الإسكندرية كل صباح فيما يلي:

شكل رقم ٥: خريطة تعيين نقاط انطلاق العمالة النسائية الريفية المرتحلة بالقطار

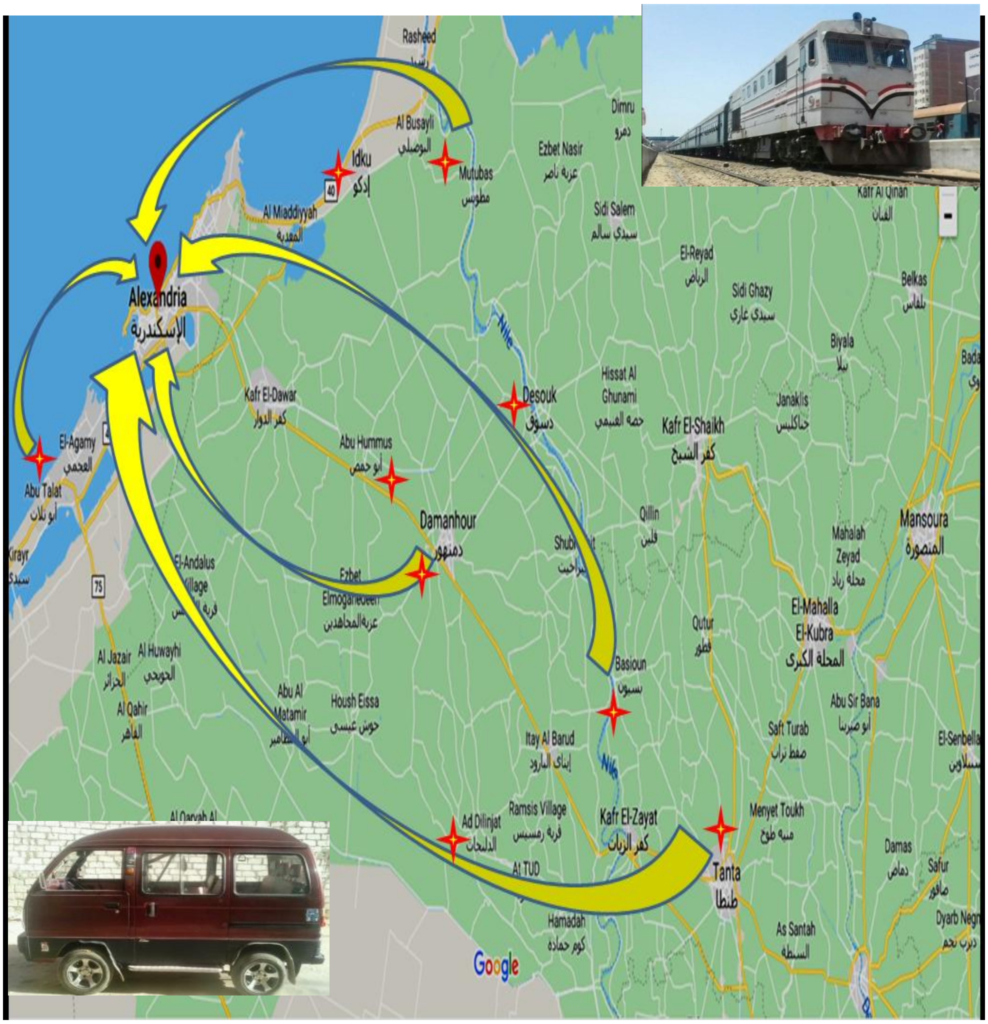

يوضح الشكل تتبع الدراسة الميدانية لأماكن تركز وقدوم العمالة النسائية المرتحلة بالقطار القادمة إلى مدينة الإسكندرية عن طريق قطار المحافظات، أو عن طريق العربات الأجرة، وفقًا للبيانات الميدانية للدراسة الإثنوجرافية وتعيينها بالرسم على تطبيق Google Maps، (المصدر: المؤلف، ٢٠١٩).

شكل رقم ٦: خريطة تعيين نقاط تمركز العمالة النسائية الريفية المرتحلة بالقطار داخل مدينة الإسكندرية

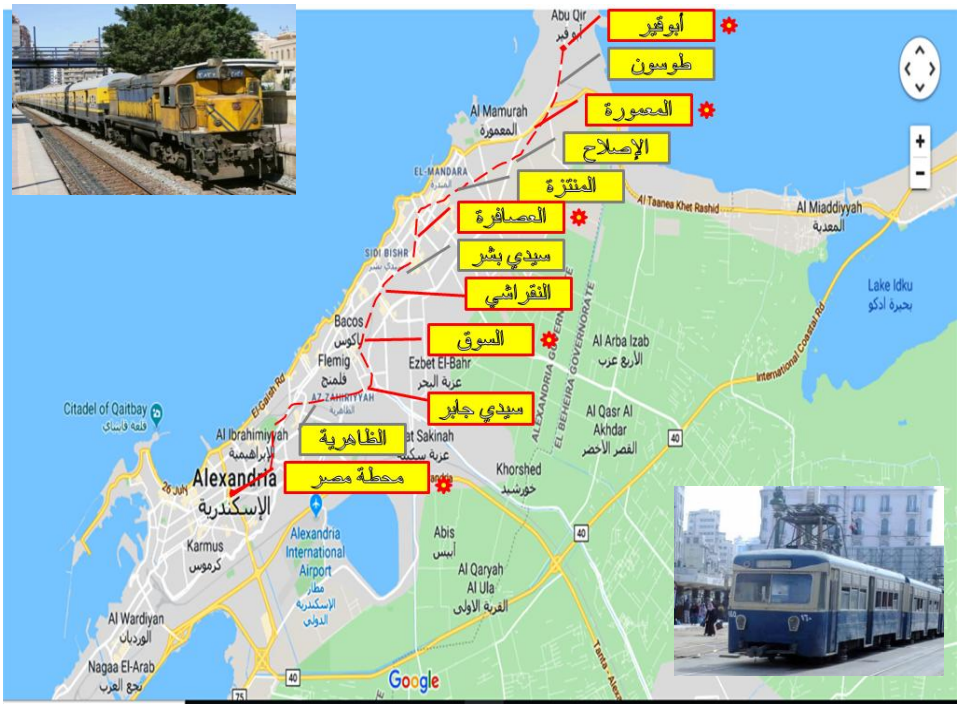

توضح الخريطة أماكن تركز العمالة النسائية المرتحلة بالقطار داخل مدينة الإسكندرية، بعد تنقلهن باستخدام قطار المدينة الداخلي "قطار أبوقير"، وترام الإسكندرية، من محطة وصول "سيدي جابر"، وفقًا للبيانات الميدانية للدراسة الإثنوجرافية وتعيينها بالرسم على تطبيق Google Maps، (المصدر: المؤلف، ٢٠١٩).

ثالثًا– أساليب التكيف المعيشيّ في ظل هشاشة الوضع الاجتماعي والاقتصاديّ: آليات التمكين.

١. التمكين وشبكات الحماية الاجتماعية الإبداعية للعاملات المرتحلات بالقطار.

يُنْظَر إلى التمكين بوصفه سياسة تنموية بديلة قائمة على الاستثمار في رأس المال البشريّ؛ إذ مثل تمكين النساء والفتيات الهدف الخامس من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠م، عن طريق السعي الجاد إلى إرساء مبادئ تكافؤ الفرص أمام النساء والفتيات في الحصول على فرص متساوية في التعليم، والرعاية الصحية، والعمل اللائق، والتمثيل في الحياة السياسية والاقتصادية، وتعزيز مساعي الحفاظ على الصحة الإنجابية والحقوق الجنسية، والقضاء على كل أشكال الاستغلال والعنف البدنيّ والجنسيّ والنفسيّ الموجه ضد النساء. وعلى الرغم من كل ما سبق، فإننا نجد أن نسبة النساء المعنفات بالمجتمع المصري وصلت إلى مستويات مرتفعة بنسب بلغت ٢٢,٣% من اللاتي تعرضن للعنف النفسيّ، ونسبة ١١,٨% من المتعرضات للضرب والعنف البدنيّ، ونسبة ٦,٥% من النساء والفتيات اللاتي تعرضن للعنف الجنسيّ بصوره كافة. وبلغت أعلى نسبة للنساء المعنفات ضمن الفئة العمرية من (١٩– ٢٤) سنة[٣]، وهذا وفقًا لما أورده التقرير الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مؤخرًا العام ٢٠١٨م (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨: ٢٦).

بالإضافة إلى ما سبق تناوله مما تعانيه النساء بشكل عام من مخاطر؛ نتيجة هشاشة وضعها الاجتماعي؛ بسبب الموروثات الثقافية المتعلقة بعمل المرأة، تتعرض العمالة النسائية الريفية المرتحلة بالقطار إلى مجموعة من المخاطر الاقتصادية في ظل ترحالها اليومي سعيًا وراء الرزق، من ضعف العائد الاقتصاديّ، وعدم وجود بيئة عمل آمنة، وقلة سبل النقل الآمن إلى أماكن العمل، فضلاً عن التعرض للمضايقات بشكل يوميّ، وعدم توافر خدمات رعاية الطفل، ويدعم ذلك البيانات الإثنوجرافية؛ إذ:

لاحظت الباحثة أن معظم حالات الدراسة من السيدات الريفيات يقمن باصطحاب أطفالهن الرضع معهن في رحلة السفر اليومية إلى مدينة الإسكندرية، وتتولي كل سيدة رعاية وإرضاع طفلها أثناء قيامها ببيع منتجاتها الزراعية بالسوق، وبالاستفسار عن سبب هذا، أكدت عاملة ريفية تأتي من أرياف طنطا بكفر الزيات وأنها لن تستطيع العودة قبل أن تقوم ببيع كل ما لديها من منتجات؛ ولهذا تتأخر في العودة إلى قريتها قبيل الغروب؛ ومن ثمَّ لا تستطيع ترك ابنها الرضيع طوال النهار دون أكل ورعاية؛ الأمر الذي يضطرها إلى حمله معها كل يوم إلى جوار بضاعتها من بيض وألبان ومنتجات ألبان –جبن وزبده ومرته– ثم تجلس به على الأرض بسوق "المعهد الدينيّ" القريبة من محطة قطار "العصافرة" أسفل عربة سوق خشبية لبائع آخر متجول بالسوق.

لكن هذه المعوقات لم تمنعهن من ابتكار أساليب للحماية الاجتماعية، تقوم على تنقلهن في جماعات نسائية تكفل لهن عدم التعرض للأذى أو التحرش، أو السرقة في أثناء ترحالهن اليومي، كما يظهر بالصورة الميدانية التالية:

صورة رقم ١: العمالة النسائية الريفية المرتحلة بالقطار لحظة الوصول لمدينة الإسكندرية

مجموعة من العاملات الريفيات المرتحلات بالقطار على رصيف محطة قطار "سيدي جابر" في انتظار قطار "أبوقير" للتنقل وصولا إلى الأسواق الشعبية الكبرى لمدينة الإسكندرية،

والصورة توضح تجمعهن في شكل حلقة نسائية تحيط بهن بضائعهن لتوفير الحماية والأمان.

صورة ميدانية، محطة قطار سيدي جابر، (المصدر: المؤلف،أغسطس ٢٠١٩).

وفي الوقت الذي تقوم فيه أفكار "آمارتيا صن"، و"محمد يونس" على النظر إلى "التمكين" بوصفه إستراتيجية تنموية بديلة تقوم تطبيقاتها الاقتصادية على أسس اجتماعية وثقافية مستمدة من أيديولوجية المجتمع نفسه المطبقة فيه –هذا بخلاف السياسات التنموية القائمة على التبعية وتقليد النموذج الغربيّ بحذافيره من دون النظر إلى الخصوصية المجتمعية لمجتمعات العالم النامي وثقافتها–، يقوم منظور "جون فريدمان" على النظر بتوسع إلى التمكين، ليس بوصفه فقط إستراتيجيه تنموية بديلة؛ بل بوصفه "سياسة الوصول إلى أسس القوة الاجتماعية" التى يتم بواسطتها تحديد الحاجات وممارسة وسائل إشباعها، بإعتبار الفقر ذاته إنعدامًا للتمكين، وإعتبار التمكين هو وصول الفقراء إلى أسس القوة الاجتماعية والمتمثلة في: ما لديهم من موارد مالية، وشبكات حماية اجتماعية، ووسائل للعمل وسبل للعيش بكرامة، علاوة على وجودهم داخل تنظيم اجتماعي محدد العناصر، يتم بداخله تشارك معلومات صحيحة، وتبادل للمعرفة والمهارات التى من شأنها تحسين مستوي الأفراد داخل هذا التنظيم الاجتماعي، وتمارس فيه عمليات التنشئة الاجتماعية، مع وجود مساحة دفاعية تضمن لهم حياة آمنه تمارس من خلالها الأنشطة الداعمة للحياة في سياق الاقتصاد الأخلاقي للعلاقات غير السوقية، التى تضمن لهم موطئ قدم آمن ودائم داخل تراتبية هذا التنظيم الاجتماعي (فريدمان، ٢٠١٠: ١٠١، ١١٩–١٢١)، وهو المنظور الذي تتبناه الباحثه للتمكين بوصفه أساس القوة الاجتماعية الإبداعية التى تنتهجها جماعات النساء الريفيات العاملات المرتحلات بالقطار بين المحافظات المصرية المناضلات من أجل البقاء بحثًا عن لقمة العيش.

وتؤكد المنظورات الاقتصادية الإبداعية حتمية انبثاق برامج وخطط التنمية من ثقافة المجتمع نفسه، على اعتبار أن "التنمية في جوهرها عملية مجتمعية تهدف إلى إحداث

تغيير شامل في مجتمع معين" (عارف، ٢٠٠٧: ١٢٩) ؛ ومن ثمَّ فهي تهدف إلى تفعيل المجتمع وتمكينه بكل قطاعاته وفئاته، وهو الأمر الذي يستلزم أن يواكب الخطاب التنمويّ فعل إنسانيّ يتسم بالوعي والإدراك لأهمية تعديل السلوكيات الاجتماعية، وعدم الرضوخ للموروثات الثقافية السلبية المعيقة لخطط التنمية.

وفي هذا السياق يرى "محمد يونس" –مؤسس تجربة بنك الفقراء "بنك جيرامين" ببنجلاديش– أن: "الفقر لا يوجده الفقراء. ولكن توجده بنية المجتمع والسياسات التي يتبعها المجتمع... وتثبت تجربة "جيرامين" أن الفقراء، بدعم من رأس المال، مهما كان صغيرًا، قادرون تمامًا على تحسين ظروف حياتهم"، فإذا غيرت بنية المجتمع وسياساته سترى أن الفقراء يغيرون حياتهم بأنفسهم (يونس، ٢٠٠٧: ٢٠٥). وبالعودة إلى فئة العمالة النسائية الريفية المرتحلة بالقطار، نجد أن هذا ما تحقق بالفعل على أرض الواقع، فهؤلاء النسوة لم يرضخن للموروث الثقافيّ الريفيّ المعارض لخروج المرأة من المنزل للعمل مثلها في ذلك مثل الرجال، بل قمن بالعمل على ابتكار نمط حياتي جديد ضمن شبكات اجتماعية نسائية من العاملات المرتحلات بالقطار بين الريف والحضر بشكل يوميّ سعيًا وراء الرزق.

٢. نظم التبادل الاقتصادي المبتكرة للفقراء.

تمثل فئة العاملات الريفيات المرتحلات بالقطار حالة اقتصادية فريدة؛ إذ استطعن ابتكار أساليب تبادل اقتصاديّ إبداعية تتجاوز حدود الفقر والعوز والاحتياج، وتكفل لهن حياة كريمة في ظل شبكات العلاقات الاجتماعية، التي عملن على تأسيسها على مدار السنوات من عملهن وترحالهن اليومي بين الريف والحضر؛ ومن ثمَّ تتناول الدراسة فئة العمالة النسائية الريفية المرتحلة بالقطار بوصفها تمثل نمطًا من أنماط "الفقر الإيجابي" (هلال، ٢٠٠٧: ١١٩) ، والتي لا يكتفي صاحبها بالخضوع للجوانب السلبية "لثقافة الفقراء" من الرضوخ للأفكار السلبية الناتجة عن العوز والاحتياج الماديّ، والتي تصيب صاحبها بفقر في التفكير وضحالة في الخيال؛ بل يدفعه هذا الفقر الإيجابي إلى البحث عن حلول ابتكارية

وإبداع أساليب اقتصادية حياتية تساعده على تجاوز حدود الفقر المادي بشكل إبداعي يتواتر مع المعرفة النظرية المقدمة من قبل النظريات الاقتصادية الكلاسيكية. وهو المنطلق ذاته الذي استخدمه جون فريدمان في الدعوة إلى إعادة النظر في الأسس الاقتصادية لإقتصاد الفقراء بعالمنا المعاصر؛ والتي تختلف عن أسس الاقتصاد الكلي؛ إذ يؤشر فريدمان لظهور نموذج اقتصادي جديد "يربط بين علاقات السوق، وبين غيرها من علاقات إنتاج الحياة وسبل العيش من خلال فاعلية –ما أسماه– اقتصاد الأسرة" (فريدمان، ٢٠١٠: ٢٠-٢١).

ومع الإعتراف بعدم وجود نظرية اجتماعية واحدة غير قابلة للنقد، أو لا تخضع مفاهيمها وقضاياها النظرية للبحث والتمحيص بشكل مطلق؛ إلا أن المفهوم السابق "للفقر الإيجابي" قد لاقي استحسان لدي الباحثة لما يحمله من معانٍ ومضامين تتصل بمدي موائمة الفعل (الترحال اليومي بالقطار سعيًا وراء الرزق) لتحقيق جزء من رغبات الفاعل (النساء الريفيات العاملات المرتحلات بالقطار)، في إطار من الفعل الإبداعي الذي يكفل سبل العيش والحياة لهؤلاء النسوة وأسرهن؛ فهؤلاء النسوة يقعن تحت مظلة فريدمان "للفقر الجندري" والذي تضطلع فيه النساء بمسئوليات جسام تجاه أسرهن كعائل اوحد أو مشارك لتلك الأسر الفقيرة، فيلقي على عاتقهن عبء مضاعف "بدنيًا: بمعني الطاقة المطلوبة لإنجاز العمل اليومي؛ ونفسيًا: بمعني القلق المتواصل حول حل مشكلات الإعاشة اليومية . . . ؛ وماديًا: بمعنى إنتاج ما تحتاجه الأسرة للبقاء على قيد الحياة" (فريدمان، ٢٠١٠: ١٨٠-١٨١). ومع ضخامة هذا العبء المضاعف الملقي على عاتق هؤلاء النسوة، إلا أنهن لم يرضخن لصعوبات واقعهن المعاش، وحاولن التغلب عليه بطرق ووسائل تكفل لهن ولأسرهن حد كبير من الكفاف بعيدًا عن العوز ومد اليد لتلقي المساعدة من الآخرين.

إذ أظهر البحث الميدانيّ الإثنوجرافي أن النمط الاقتصادي الذي تطبقه مجموعات العمالة النسائية الريفية المرتحلة بالقطار لا يقوم فقط على الأسس نفسها التي تقوم عليها

مشروعات بنوك الفقراء المطبقة بدول جنوب شرق آسيا من نظم التبادل الاقتصادي والإقراض بالغ الصغر؛ بل يتخطاها إلى نظم اقتصادية تقوم على استدماج القيمة، والمتاجرة والمعاملات التبادلية، وتدوير رأس المال القائم على الثقة واجبة النفاذ، وأخيرًا التضامن الاجتماعي المحصور داخل الجماعة؛ وهو ما يدعم الأسس الأربعة التي تقوم عليها فكرة رأس المال الاجتماعي لشبكة العاملات الريفيات المرتحلات إلى المدينة بشكل يوميّ، وهي فيما يلي:

١. المتاجرة القائمة على استدماج القيمة:

تقوم نظرية رأس المال الاجتماعي على أسس أربعة، يمثل أولها مبدأ "استدماج القيمة" Value Introjection، وهو مبدأ نفسيّ سيكولوجيّ مستمد من أفكار كل من "تالكوت بارسونز" و"إميل دوركايم" حول العمليات العقلية التي تقوم على تبني واعتماد أفكار ومبادئ الآخرين في حيز اللاوعي؛ الأمر الذي يعزز السلوكيات القائمة على الأخلاق والقيم المتصلة بمصلحة الجماعة، ويقلل من السلوكيات والقيم المتصلة بالمصلحة الذاتية لأفراد الجماعة؛ الأمر الذي يؤسس لنظام أخلاقي جمعي قائم على المصلحة المشتركة وتبادل النفع (Borgatta& Rhonda، ٢٠٠٠: ٢٦٤٠).

بالتطبيق على موضوع الدراسة، نجد أن على الرغم من أن النشاط الاقتصادي الذي تمارسه مجموعات العمالة الريفية النسائية المرتحلة بالقطار، يقع ضمن حدود النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، فإنه لا يتسم بمبادئ التنافسية والجشع ولا يهتم بتحقيق أقصى قدر من الأرباح في أقل وقت –وهي من المبادئ المميزة لمشروعات القطاع الخاص الرأسمالية– بل يمتاز بدرجة عالية من الانخراط التجاري في السوق، ويتمثل موقعها في شوارع وأزقة المدينة عبر نشاط اقتصاديّ للمتاجرة يتم بشكل غير رسمي، ويدر أرباحًا طفيفة على القائمين به؛ لأنه كما قال "جون فريدمان": "معظم الزبائن يأكلون على النوتة، ولا يسددون ديونهم إلا عندما يتقاضون هم أنفسهم أجورهم" (يونس، ٢٠٠٧:

٢٩٦؛ فريدمان، ٢٠١٠: ١٦٨)، فالنظام الاقتصادي بينهم القائم على المتاجرة "هات وخد" كما وصفته إحدى السيدات الريفيات محل الدراسة.

كما يتضح من البيانات الميدانية للدراسة سيادة ما أطلقت عليه بعض الدراسات "الجوانب الاقتصادية لثقافة البسطاء" أو "الاقتصاد الأسري"، والتي تعتمد في جوهرها على الاقتصاد في كل شيء، والاكتفاء بأقل قدر ممكن من الأشياء، والتقطير على أنفسهم، والتوزيع المتساوي لأنصبة الطعام والملبس على أفراد الجماعة كافة بما يضمن ألا يجور أحد الأفراد على الآخرين، وثقافة المستعمل، وإمتلاك شبكات اجتماعية يمثل فيها "الوقت" المورد الأساسي للأسر في إنتاج الحياة وسبل العيش (هلال، ٢٠٠٧: ١١٨-١٢٣، وفريدمان، ٢٠١٠: ٨٩)؛ فالذهاب للعمل والعودة للمنزل يتوقفان على توقيتات قطار المحافظات، وكله مرهون بشبكة العلاقات الإجتماعية داخل وخارج السوق والتي استطاعت تلك النسوة تأسيسها على مر الأعوام، سواء فيما بينهن من تعاضد وتلاحم وتشارك، أو خارج نطاق جماعاتهن من علاقات مصلحة مع زبائنهن من أفراد الطبقة الوسطي؛ وهو الأمر الذي أظهرته الدراسة الميدانية والحوار مع النساء الريفيات المرتحلات بالقطار؛ إذ:

تسود ثقافة اقتصادية محكمة ضمن الشبكات الاجتماعية لجماعات العاملات الريفيات المرتحلات بالقطار إلى المدينة، كما تعتمد ثقافتهم الاقتصادية على مبدأ إعادة التدوير وثقافة المستعمل، التي تظهر بشكل جلي ليس فقط في تدوير الملابس كما يظن بعضهم، ولكن في تدوير زجاجات المياه المعدنية البلاستيكية، التي يتم جمعها مع إعادة ملئها بالألبان التي سوف تباع مرة أخرى للزبائن. حيث أن تلك الزجاجات المعاد تدويرها واستعمالها تمثل معيارًا مقننًا للألبان، ولا تحتاج إلي ميزان للقياس، كما أنها سهلة النقل في أجولة من الخيش أو القماش لتحتفظ ببرودتها وتحافظ على اللبن من الفساد. فما يتم جمعه من ألبان داخل القرية، يتم إعادة تعبئته داخل تلك الزجاجات المستعملة وتبريده وتثليجه قبل السفر به في اليوم التالي إلى المدينة؛ لبيعه بضعف ثمنه الذي كان من الممكن أن

يباع به داخل حدود القرية المنتجة له، فضلاً عن ضعف الطلب عليه داخل حدود القرية التي تمثل وحدات اكتفاء ذاتي من المنتجات الزراعية داخل كل أسرة وعائلة.

٢. المعاملات التبادلية للإقراض بالغ الصغر:

يقوم الأساس الثاني لنظرية رأس المال الاجتماعي على تحقيق المنفعة المتبادلة عن طريق نمط اقتصاديّ للمتاجرة القائمة على الإقراض بالغ الصغر، وهو مستمد من أفكار "جورج زيميل" عن ديناميات عضوية الجماعة التي تتضمن المعاملات بها نمطًا من الالتزامات والتوقعات المدعومة بمبادئ المعاملة بالمثل، والمنشأة داخل الشبكات الاجتماعية للتبادل والمتاجرة (Borgatta& Rhonda، ٢٠٠٠: ٢٦٤٠)، وهو نمط اقتصاديّ لا يكتفي بإقراض المال –كما في حالة بنك جيرامين- ولكنه يتعداها لإقراض المنتجات والسلع الزراعية والريفية دعمًا لمصلحة الجماعة داخل الشبكات الاجتماعية للعاملات الريفيات المرتحلات بالقطار، فالسيدة الريفية العاملة تقوم بنشاط اقتصادي يشبه "المتاجرة" مع جيرانها بالقرية، يقوم على جمع منتجات عالية ومتوسطة الجودة محدودة العدد متنوعة المصادر وفقًا لحاجة جيرانها من منتجي وموردي تلك المنتجات، بغض النظر عن مقدار تنوع للمنتجات النهائية التي ستقوم ببيعها كل يوم، إذ:

أوردت واحدة من النساء الريفيات محل الدراسة أنها لا تستطيع تربية أي طيور داجنة أو تصنيع منتجات ألبان؛ نتيجة صغر المساحة المتوافرة لديها بمترلها بالقرية التي تقطنها بمحافظة البحيرة. وللتغلب على تلك العقبة، تقوم بجمع ما لدى جيرانها من منتجات زراعية وألبان وطيور، تعمل هي على بيعها بمدينة الإسكندرية لتحقق مكسبًا ماديًا وهامش ربح بسيط، بعد سداد الثمن الأصلي لمالكي وأصحاب البضاعة الأصليين بقريتها.

كما أكدت الدراسة الميدانية، أن النشاط الاقتصادي الذي تمارسه تلك النسوة تمثل فيه الثقة المتبادلة والوعي الاجتماعي القائم على السعي الدائم؛ لتحقيق أهداف

الجماعة بغض النظر عن الأهداف والمنافع الشخصية، وهذه دعامة أساسية من دعائم الشبكات الاجتماعية لمجموعات العمالة النسائية الريفية المرتحلة بالقطار؛ وهو الأمر الذي نلحظه عن طريق مجموعة الممارسات الاجتماعية الطوعية القائمة على الثقة المتبادلة، والإقراض بالآجل دون دفع مقابل ماديّ، وقيمة التضامن الاجتماعي في مواسم الأعياد والأعراس ودخول المدارس، علاوة على التنقل والترحال في مجموعات نسائية قائمة على التعاضد تساعد كل منهن الأخرى في حمل ونقل البضائع، والحفاظ عليها من السرقة أثناء رحلة الترحال اليومي، وقيامهن بسد العجز في البضائع المبيعة لمجموعتهن حتى لا تفقد واحدة منهن الزبائن من المستهلكين بالمدينة؛ نتيجة عدم توافر بضاعة معينة لدى إحداهن؛ إذ مثل الخوف من سرقة البضائع الهاجس الأكبر لدى العاملات الريفيات المرتحلات بالقطار–وهو الأمر الذي صَعّبَ من مهمة الباحثة في جمع بيانات نوعية دقيقة عن حالات الدراسة وأعمارهن وأسرهن ودخلهن وطبيعة عمل الزوج وغيرها من البيانات الميدانية، التي كان من شأنها إثراء التحليلات الختامية بالبحث– وفي هذا المجال:

أوردت إحدى العاملات الريفيات ممن يرتحلن بشكل يومي؛ لبيع منتجاتهن الريفية بالمدينة أن بعد تعرضها لسرقة جزء كبير من منتجاتها –جوال كامل يضم زجاجات من الألبان يقدر ثمنه بأكثر من ٢٠٠ جنيه– نتيجة أن عرض أحد الأشخاص عليها المساعدة في نقل بضاعتها من رصيف محطة قطار "باكوس/ السوق" إلى نقطة تمركزها اليومي لبيع منتجاتها، وبعد هذه الحادثة قامت بالاستعانة بزوجة ابنها؛ لترتحل معها يوميًا لمساعدتها على نقل البضاعة بداية من خروجها من منزلها بإحدى قرى محافظة "البحيرة" بالصباح الباكر، مرورًا بنقل البضاعة لرصيف محطة قطار "سيدي جابر"، نزولاً على رصيف محطة قطار "باكوس"، ووصولا إلى موقعها اليومي بشارع "السوق" بمحطة "باكوس"؛ إذ اعتاد زبائنها على وجودها بتلك البقعة المكانية كل يوم.

٣. تدوير رأس المال القائم على الثقة واجبة النفاذ:

يقوم الأساس الثالث لنظرية رأس المال الاجتماعي على فكرة الثقة واجبة النفاذ بوصفها عماد للمعاملات التجارية، وهي مستمدة من أفكار "ماكس فيبر" عن هيمنة الفكر العقلاني الرشيد على المعاملات التجارية داخل السوق، والتمييز بين العقلانية الرسمية Formal Rationality المبنية على القواعد وقوة القانون، وبين العقلانية الجوهرية Substantive Rationality، التي تستمد قوتها من امتثال الأعضاء للمبادئ والمعايير الحاكمة لجماعتهم؛ نتيجة الثقة المتبادلة داخل نطاق جماعتهم الاجتماعية (Borgatta& Rhonda، ٢٠٠٠: ٢٦٤٠). فكما يقول "جون فريدمان": "إن العمل غير الرسمي يكون مغروسًا في مصفوفة من العلاقات الاجتماعية الضرورية واللازمة لنجاحه، فإسهامات العمل الأسري غير مدفوع الأجر، والصداقة، والثقة، والراعي- العميل، تعد كلها ضرورية" (فريدمان، ٢٠١٠: ١٦٨). وهو الأمر الذي رصدته الدراسة الميدانية؛ إذ امتازت الشبكات الاجتماعية التي استطاعت أن تكونها العاملات الريفيات المرتحلات بالقطار بنمط اقتصاديّ قائم على الثقة، التي تحقق منفعة مادية تبادلية ولو على المدى البعيد.

تقوم فكرة التبادل التجاري المبني على الثقة ضمن الشبكات الاجتماعية للعاملات الريفيات المرتحلات بالقطار على فكرة البيع والاقتراض بالآجل وهو ما أوردته إحدى حالات الدراسة، التي تستقل قطار رشيد من قريتها "مطوبس" بمحافظة كفر الشيخ ثلاثة أيام بالأسبوع لتحط رحالها بمحطة قطار "فيكتوريا/ النقراشي" بمدينة الإسكندرية لبيع منتجاتها الزراعية من ألبان وخضروات وجبن وزبد وبيض. والبيع بالآجل يعني أنها لا تقوم بسداد ثمن المنتجات المبيعة بشكل يومي لأصحابها، ولكن تسددها على فترات أو آخر كل شهر. وهو الأمر الذي يتيح لجيرانها من المنتجين خاصية الاقتراض بالآجل؛ بمعنى قدرتهم على طلب سلفة مالية أو الاقتراض من تلك السيدة حتى إن لم تتوافر لديهن منتجات يقدمنها لتلك السيدة لبيعها لهن، وهو نظام تبادل تجاريّ قائم على الثقة المتبادلة

واجبة النفاذ ضمن أفراد الجماعة عبر الشبكات الاجتماعية التي تكونت بينهن على مر السنين.

٤. التضامن الاجتماعي المحصور داخل الجماعة:

تستند فكرة التضامن على كتابات "كارل ماركس" و"فريدريك إنجلز" حول كيفية تأسس رأس المال الاجتماعيّ؛ نتيجة اتحاد مجموعة من الأفراد؛ نتيجة مرورهم بمجموعة من الظروف الموقفية Situational circumstances، والتي تتطلب استجابة جمعية وتكاتف جماعيّ (Borgatta& Rhonda, 2000: 2640)؛ ومن ثمَّ يتأسس مبدأ الحماية الاقتصادية ضمن الشبكات الاجتماعية لمجموعات العمالة النسائية الريفية المرتحلة بالقطار على تقديم الدعم والحماية لأفراد المجموعة فقط من دون غيرهم من الغرباء الذين لا يدخلون ضمن حدود الجماعة.

وتتمثل قوة الجماعة هنا في قوة معرفتها التشاركية shared knowledge، والتي تؤسس رابط غير منظور ودستور غير مكتوب وشفرة غير مرئية من المعرفة القائمة على تشارك أسرار المهنة، التي تكفل لهن التعامل مع مختلف المواقف التي قد تقابلهن أثناء ترحالهن اليومي سعيًا وراء الرزق، "فلو تفتق ذهن أحد في نطاق الوضع المهني عن فكرة جديدة للقيام بالأشياء المطلوب القيام بها في هذا الموقف فإن الآخرين سوف يحاولون معرفة المزيد عن تلك الفكرة . . . –كما أن– أعضاء الجماعة يشعرون بالسعادة لتمريرهم المعرفة التي قد تساعد الآخرين على العيش بشكل أفضل" (السوتاري، ٢٠١٥: ٢٥٢)، وهو ما أكدته الدراسة الميدانية؛ إذ تبدأ شبكة التضامن الاجتماعيّ من داخل القرية التي تعيش بها مجموعات النساء تلك؛ إذ تمثل كل سيده منهن النافذة التجاريه لجيرانها من السيدات الريفيات المنتجات لكل أنواع السلع الريفية من بيض وألبان وجبن وخضروات ورقية وطيور داجنة لبيع تلك المنتجات بالمدن الكبرى وعواصم المحافظات؛

سعيًا للحصول على مقابل ماديّ أكبر من بيعها في داخل الحدود المكانية لقراهم ومدنهم الصغيرة.

حالة أخرى لسيدة ريفية تبيع منتجاتها بشارع المعهد الدينيّ بمنطقة "العصافرة القبلية"، أكدت أن رحلة عملها اليومية تتضمن ركوب ثلاثة قطارات منذ الصباح الباكر، أولها قطار من قريتها بمدينة "دمنهور" محافظة "البحيرة"، ثم قطار المحافظات من "دمنهور" وصولاً لمحطة "سيدي جابر" بالإسكندرية، ثم قطار الإسكندرية الداخليّ "قطار أبوقير" وصولاً لمحطة "العصافرة"، وهناك تضطر إلى ترك بضاعتها على رصيف محطة قطار العصافرة لتقوم بنقلها واحدة بعد الأخرى —وعاء من الجبن القريش ووعاء للبيض وجوال للخضروات الورقية– وأن نتيجة لرحلة المعاناة اليومية تلك قررت مع مجموعة من نساء قريتها اللاتي يعانين من رحلة العمل اليومية نفسها أن يقومن باستئجار سيارة ربع نقل تقوم بنقلهن جميعًا في الصباح الباكر إلى شارع السوق بالمعهد الدينيّ بالعصافرة، ثم تعمل على إعادتهن آخر النهار إلى منازلهن بالقرية في مدينة دمنهور.

الخاتمة:

مثلت الدراسة محاولة لرسم خريطة اجتماعية لواقع الفقر والتهميش الذي تعانيه العمالة النسائية الريفية المرتحلة بالقطار في مدينة الإسكندرية، هذا بالإضافة إلى رسم خريطة اجتماعية لواقع التمكين الذي قمن بابتكاره بأنفسهن ضمن حدود الشبكات الاجتماعية لجماعاتهن العاملة والمرتحلة بالقطار بشكل يومي بين قري ومدن كبريات المحافظات المصرية؛ وهو الأمر الذي أسهم في النهاية لرسم خريطة اجتماعيه لواقع عملهم بالقطاع غير الرسميّ للاقتصاد بوصفهن أحد الفئات الاجتماعية المهمشة ليس فقط على أرض الواقع، ولكنهن يعانين التهميش أيضًا والإغفال ضمن حدود دراساتنا السوسيولوجية؛ فمن الجدير بالذكر أن تلك الظاهرة لا تتواجد على نطاق مدينة الإسكندرية فحسب؛ بل

تتواجد في غيرها من المدن الكبري على نطاق المجتمع المصريّ، ومع هذا يندر تناولها ببحوثنا السوسيولوجية؛ إذ لم تجد الباحثة إشارة لفئة العاملات الريفيات المرتحلات بالقطار في المجتمع المصري إلا من خلال دراسة أجنبية نشرت للباحثة الأمريكية Evelyn A. Early عام ١٩٩٣ م، عن حياة (٤) نساء يَقْطُنَّ منطقة "بولاق أبو العلا" بمحافظة القاهرة، واحدة منهن تقطن بمنطقة ريفية قريبة من محافظة القاهرة وتتنقل بينهما بالقطار مرة أسبوعيًا لبيع منتجاتها الزراعية بمدينة القاهرة (Early, 1993).

وعلي الرغم من أصالة دراسة Evelyn A. Early؛ إلا أنها لم تركز جل اهتمامها على دراسة ظاهرة العاملات الريفيات المرتحلات بالقطار؛ بل أوردتها كحالة واحدة من أربع حالات للنساء الشعبيات العاملات بمنطقة "بولاق أبو العلا" بالقاهرة، أو كما أطلقت عليهن الدراسة "Baladi Women of Cairo"، واللاتى كانت إحداهن تعمل "معلمة" بمقهى، والأخرى تمتهن مهنة حياكة الملابس، و"فاطمة" التى تسافر بين الريف والمدينة عن طريق القطار لبيع منتجاتها الريفية بزقاق "الشيخ علي" بمنطقة "بولاق أبو العلا" بالقاهرة، وهي الحالة التى استمدت منها مؤلفة الكتاب الأمريكية عنوان كتابها عن النساء الشعبيات بمدينة القاهرة أنهن يلعبن "بالبيضة والحجر" (Early, 1993: ix-xiii, 41)، وهو عنوان له مدلولات ثقافية عده بعضها المحمود وبعضها المذموم؛ خاصة وأن علماء الاجتماع يقعون أحيانًا ضحية لتحيازاتهم الناتجة عن تأثرهم بالواقع المدروس والذي يستمدوا منه "مصدر الإلهام لتحليلاتهم عن الظواهر الاجتماعية –والذي يكون أحيانًا– مختلطًا مع أشكال مختلفة من النقد للترتيبات الاجتماعية الموجودة،" وهو الأمر الذي يؤثر في طبيعة ما يقدمونه من تحليلات وبيانات عن الواقع الاجتماعي المدروس والذي يتأثر برؤيتهم لهذا الواقع في الوقت ذاته (السوتاري، ٢٠١٥: ٣٧).

اضف إلى هذا أن الدراسة المذكورة عن "Baladi Women" تمت خلال سياق تاريخي واجتماعي خلال حقبة السبعينات بالمجتمع المصريّ، والتي واكبت عصر الانفتاح الاقتصادي؛ ومن ثمَّ كانت تحليلاتها السوسيولوجية قاصرة على فهم تلك الظاهرة في

سياقها التاريخي والاجتماعي آنذاك، وقاصرة عن تقديم يد العون لفهم الظاهرة في وقتنا المعاصر في ظل التغيرات المعاصرة المتلاحقة؛ فعلى الرغم مما يمثله التقدم التكنولوجيّ من حقيقة واقعة في عالمنا المعاصر، وما يستتبعه هذا التقدم من تقدم اقتصاديّ ملموس في تحسن مستويات المعيشة؛ فإن آثاره تتباين وتنخفض لمستويات دنيا في البلدان النامية التي يشكل بها النشاط الاقتصاديّ غير الرسميّ واحدًا من أكبر التحديات حتى يومنا هذا. فعلى الرغم من المخاطر المتعددة التي تعاني منها العاملات الريفيات المرتحلات بالقطار، إلا أن هذا الواقع لم يمنع النساء محل الدراسة من الخروج للعمل؛ إذ استطعن التغلب على مثل تلك المعوقات من خلال ابتكارهن لشبكات حماية اجتماعية غير رسمية تتمثل في خروجهن للعمل في جماعات نسائية، تساعد إحداهن الأخرى أثناء التنقل والعمل.

وتُظْهِر الدراسة الميدانية أن العاملات الريفيات المرتحلات بالقطار يعانين من تدني نظرة المجتمع لهن، فمعظمهن يسافرن للبيع خارج نطاق قراهم خوفًا من نظرة المجتمع الريفي لهن والذي لا تشجع ثقافته التقليدية خروج المرأة للعمل. وفي المدينة أيضًا يعانين من نظرة المجتمع المتدنية لهن وإن كان بها كثير من التعاطف، إلا أن وضعهم الاجتماعي وطبيعة عملهن تحتم عليهن افتراش الأرض في أماكن مختلفة لبيع سلعهن الأمر الذي يصنفهن اجتماعيًا وثقافيًا كفئة أدنى من الفئات الاجتماعية الأخرى بالمجتمع، ويُصَعِبْ فيما بعد حراكهن الاجتماعي بالزواج والارتباط بأحد أفراد الطبقة الوسطي؛ ومن ثَمَّ يعانين من واقع الفقر والتهميش طالما كن يمارسن تلك المهنة.

وهو الأمر الذي يبرز أهمية ما تناولته الدراسة من ضرورة عدم تناول الفقر بوصفه مشكلة فردية لمن يعاني منها من الذكور أو الإناث على المستويات الشخصية، وإنما النظر للفقر كحالة من إنعدام التمكين، وإعادة النظر للتمكين بإعتباره سياسة تنموية بديلة تقوم على الجهود الذاتية للتنظيمات الاجتماعية التى تعاني الفقر والعوز، أكثر من إعتمادها على السياسات العامة للإقتصاد القومي. إذ إن تبعات مشكلة الفقر تتخطي المستويات الفردية؛ نتيجة تأثيراتها المجتمعية الخطيرة في المستويات الكبرى، والتي من شأنها أن تعوق خطط

التنمية بالمجتمع كله؛ ولهذا لابد ان تتضمن خطط التنمية بالمجتمع المصري العمل على تقليل حدة الفقر ومحاولة القضاء عليه. وقد يتم هذا من خلال خطط تعاون مشترك بين وزارات التضامن الاجتماعي، ووزارة التنمية المحلية، ووزارة القوي العاملة، من تشجيع عمل مشاريع صناعية واستثمارية صغيرة يستفيد منها النساء الريفيات بشكل عام من داخل قراهم، تعمل على تشغيل شباب الخريجين للتسويق للمنتجات الريفية للنساء العاملات الريفيات بدلاً من الهجرة اليومية، مع بقاء النساء بقراهم كموردين لتلك المنتجات وحصولهم على أرباح من عملية التوريد لشباب الخريجين الذين يقوموا بمهمة التسويق.

كما يتضح من الدراسة أن الالتحاق بالقطاع غير الرسميّ للعمل يمثل وسيلة أساسية لاحتواء النساء المُعِيلَاتْ في النشاط الاقتصاديّ، وكمنفذ لتعزيز قدراتهن على إعالة أسرهن في ظل ظروف اقتصادية صعبة؛ إذ تمثل ظاهرة العمالة النسائية المرتحلة بالقطار آلية تمكين للنساء في ظل ظروف من التهميش الاقتصاديّ والاجتماعيّ والثقافيّ خاصة بالمناطق الريفية؛ إذ تصب تلك الظاهرة في مصلحة تحقيق العدالة الاجتماعية؛ حيث ترفع من دخل النسوة الريفيات البائعات، ويجد الفقراء وأصحاب الطبقة الوسطي في المدينة منفذًا لشراء السلع بأسعار في متناول اليد؛ ومن ثمَّ تبرز أهمية وضرورة العمل على تعزيز برامج الحماية الاجتماعية، والعمل على زيادة العوائد من العمل بالقطاع الرسميّ، مع العمل على اتخاذ خطوات جادة؛ لتوثيقه وتضمينه ضمن مظلات الشمول المالي والتأمينات الاجتماعية والتأمين الصحيّ، وهي مهمة وزارات التضامن الاجتماعي، ووزارة المالية، ووزارة التنمية المحلية.

توصيات ببحوث مستقبلية:

وفي الختام، نتناول مجموعة من القضايا الجديرة بالبحث في المستقبل، لمن يرغب من الباحثين في التطرق والاستفاضة في تناول ظاهرة العمالة النسائية المرتحلة بالقطار:

١. إجراء مسح اجتماعي شامل لتلك الفئة الاجتماعية داخل المجتمع المصري، يعمل على الوقوف علي خصائصها النوعية وتوزيعها الجغرافي على نطاق المحافظات المختلفة بالمجتمع المصري.

٢. أهمية وجود دراسات إثنوجرافية مقارنة بين المحافظات المصرية المختلفة؛ للوقوف على طبيعة عمل النساء الريفيات المرتحلات يوميًا، وتأثير أماكن تجمعاتهن بالمحافظات المختلفة علي طبيعة عملهن، وطبيعة المنتجات المبيعة، ونمط السفر والترحال اليومي، ونظرة المجتمع لهن.

٣. العمل على إجراء بحوث متعمقة حول الموروثات الثقافية وعلاقتها بالمشاركة الاقتصادية للمرأة بالمجتمع المصري- سلبًا وإيجابًا.

٤. إجراء أبحاث حول تأثير الطبيعة العمرانية للمدينة وتخطيطها الحضري وطبيعة المواصلات بها على نمط الأنشطة الاقتصادية.

٥. أهمية التعمق في التخصص الناشئ لعلم اجتماع المكان، وتناول علاقة الإنسان بالمكان من منظور سوسيولوجي متعمق يتناول الظاهرة على المستويات المجتمعية الكبرى، ويعود بجذوره إلى آراء "ابن خلدون" عن "علم العمران البشري"، ومرورًا بآراء "جمال حمدان" عن الكيفية التي تحدد بها البيئة، والموقع الجغرافي، والترحال، والهجرات البشرية طابع "الشخصية القومية" للمجتمعات.كما يتناولها على المستويات الفردية الصغرى في ضوء علاقة التشكل البنائي بين المكان والإنسان.

***

ملاحق الدراسة:

تضم الملحقات مجموعة من الصور الميدانية لأماكن تركز العمالة النسائية المرتحلة بالقطار، وتتبعهن منذ لحظة وصولهن إلى محطة قطار سيدي جابر ثم ترحالهن إلى الأسواق الشعبية الكبرى بمدينة الإسكندرية؛ وهذا فيما يلي:

صورة رقم ٢: العمالة النسائية الريفية المرتحلة بالقطار أثناء تنقلها بالقطار الداخلي إلى مدينة الإسكندرية

على اليمين: لحظة وصول قطار "أبوقير" بمحطة قطار "سيدي جابر"؛ على اليسار: من داخل قطار "أبوقير" متوجهات إلى سوق "باكوس".المصدر: المؤلف (أغسطس ٢٠١٩).صورة ميدانية.

صورة رقم ٣: العمالة النسائية الريفية المرتحلة بالقطار أثناء تنقلها بالقطار الداخلي إلى مدينة الإسكندرية

على اليمين: من على رصيف محطة قطار "باكوس" وبدأ نقل البضاعة إلى داخل السوق القريب من محطة القطار؛ على اليسار: الجلوس على الأرض داخل القطار خوفًا على البضاعة من السرقة أثناء التنقل.المصدر: المؤلف (أغسطس ٢٠١٩).صورة ميدانية.

صورة رقم ٤: العمالة النسائية الريفية المرتحلة بالقطار أثناء تنقلها بالقطار الداخلي إلى مدينة الإسكندرية

توضح أماكن متنوعة لبيع المنتجات الزراعية للعمالة النسائية الريفية المرتحلة بالقطار داخل مدينة الإسكندرية بمنطقة "سيدي بشر" (على اليمين)، ومنطقة "مدينة فيصل" (على اليسار). المصدر: المؤلف (أغسطس ٢٠١٩).صورة ميدانية.

ملاحظات ختامية:

١- من أبرز أمثلة برامج الحماية الاجتماعية الوطنية بمصر "برنامج تكافل وكرامة"، الذي يوفر الدعم المالي المشروط للأسر التي تعيش تحت خط الفقر الوطنيّ، بهدف تقليص شريحة السكان المندرجة ضمن فئة "الفقر المدقع"، التي تبلغ نسبة ٥% من إجماليّ سكان المجتمع المصري؛ إذ عمل البرنامج على توجيه الدعم الماديّ للاستثمار في تعليم الأطفال والاهتمام بتقديم الرعاية الصحية والتغذية السليمة للأم والطفل، مع توفير

سبل تنظيم الأسرة، وكفالة حقوق الفئات غير القادرة على العمل من المسنين والأيتام والأشخاص ذوي الإعاقة. وعن طريق تطبيق برنامج تكافل وكرامة وصل حجم المستفيدين منذ مارس ٢٠١٥ م إلى مايو ٢٠١٧ م إلى ١,٧ مليون أسرة، بما يعادل ٨ مليون فرد، بإجمالي مبالغ مالية منصرفة للأسرة المستفيدة بواقع ٧,٥ مليار جنيه. المصدر: (التقرير الإحصائي الوطني لمتابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ م لجمهورية مصر العربية عام ٢٠١٨ م الصادر عن الجهاز المركزيّ للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٤).

٢- "الزمكان" أي المزج بين بعدي: الزمان، والمكان في إطار واحد عند إجراء الحسابات الفيزيائية، وهو يعبر عن "فضاء" رباعيّ الأبعاد مأخوذ من النظرية النسبية، والتي أكدت أهمية "فضاء الحدث" ورفض فكرة "المكان المطلق الفارغ" للنظرية الكمية. (ساكس. ومحمود، ٢٠٠٩: ٣٣٦).

٣- تتمثل هنا صعوبة منهجية واجهتها الباحثة في عدم القدرة على جمع بيانات نوعية دقيقة عن أعمار النساء الريفيات المرتحلات بالقطار محل الدراسة، وحالاتهن الاجتماعية، وعدد أفراد أسرهن، وواقع ما إذا كانت تلك النسوة ممن يقمن بإعالة أسرهن باعتبارهن العائل الوحيد "المرأة المُعِيلَةْ"؛ وهذا بسبب صعوبة التحدث معهن لفترات طويلة أثناء أدائهن لأعمالهن داخل الأسواق الشعبية وداخل نقاط تركزهن بالشوارع الرئيسة لمدينة الإسكندرية؛ الأمر الذي يرجع إلى سبب أوحد يتصل بخوفهن من السرقات التي تتم لبضائعهن في حالة السهو أو التحدث مع الغرباء لفترات طويلة؛ ولهذا لم تستطع الباحثة توظيف قضية "فعالية المرأة" "لأمارتيا سن" لعدم وجود شواهد ميدانية تدعم هذا التحليل النظري والخاص بطبيعة كون حالات الدراسة ممن ينطبق عليهن مصطلح "المرأة المُعِيلَةْ".

قائمة المراجع

١. الأسرج، حسين عبد المطلب (٢٠١٠). انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري، ورقة بحثية مقدمة لوزارة الصناعة والتجارة الخارجية ٢٠١٠.

٢. إيمرسون، روبرت.وفريتز، راشيل.وشو، لندا (٢٠١٠).البحث الميداني الإثنوجرافي في العلوم الاجتماعية.ترجمة: هناء الجوهري. المركز القومي للترجمة.سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين. عدد ١٤٦٠.

٣. البنك الدولي (٢٠١٩). تقرير عن التنمية في العالم: الطبيعة المتغيرة للعمل.مجموعة البنك الدولي للإنشاء والتعمير.واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

٤. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٨). التقرير الإحصائي الوطني لمتابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ م.القاهرة: جمهورية مصر العربية.

٥. الساعاتي، سامية حسن (٢٠٠٦). المرأة والمجتمع المعاصر. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٦. السوتاري، برتي (٢٠١٥). النظرية الاجتماعية والواقع الإنساني. ترجمة: علي فرغلي. القاهرة: المركز القوميّ للترجمة.

٧. ساكس، فولفجانج (محرر).ومحمود، أحمد (مترجم).(٢٠٠٩). قاموس التنمية دليل إلى المعرفة باعتبارها قوة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٨. سلامة، فتحي (٢٠٠١).المرأة والتنمية بين الواقع المتاح والمستقبل المأمول.القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٩. صندوق النقد العربي (٢٠١٨).إحصاءات القطاع غير الرسمي في الدول العربية.في: الاجتماع الرابع للجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية "عربستات" ٨-٩ نوفمبر ٢٠١٧.

١٠. عارف، نصر محمد (٢٠٠٧).التنمية من منظور متجدد: التحيز، العولمة، ما بعد الحداثة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١١. فريدمان، جون (٢٠١٠). التمكين: سياسة التنمية البديلة.ترجمة: ربيع وهبة.القاهرة: المركز القومي للترجمة.

١٢. هلال، عماد أحمد (٢٠٠٧). "المكون الاقتصادي لثقافة الفقراء".في: ثقافة الفقراء، دراسة في بنية وجذور الثقافة المصرية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٣. يونس، محمد (٢٠٠٧). عالم بلا فقر: دور الإقراض بالغ الصغر في التنمية.ترجمة: محمد محمود شهاب. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

14.Borgatta, E.F.a.M.& Rhonda J.V (2000).Encyclopedia of Sociology.In E.F.a.M.Borgatta, Rhonda J.V (Ed.), Encyclopedia of Sociology.(Second ed., Vol.4, pp.2287-2912).New York: Macmillan Reference USA, 2637.

15.Early, Evelyn A. (1993).Baladi Women of Cairo: Playing with an Egg and a Stone. The United States of America: Lynne Rienner Publisher.

16.Polanyi, Karl (1977).The Livelihood of Man. New York: Academic Press Inc.